

تحقيقات ودراسات

٥ سنوات  
مع ثورة التصحيح

□ ١٥ مايو ٠٠ والاقتصاد

مراجعة عصرية  
للهيكل الاقتصادي  
في مصر

تعتبر ثورة مايو التصحيحية عام ١٩٧١ بمثابة مراجعة لكثير من الأوضاع خصوصا الاقتصادية وذلك في ضوء المتغيرات المصرية والعربية والدولية . كما واكبتها في هذا المجال حرب أكتوبر بما أحدثته من تغيرات متعددة عربيا وعالميا من ناحية ولأنها أتاحت الفرصة للنظر في دعم كياننا الاقتصادي وترميم بنائه المتصدع وتقويم أحواله من ناحية أخرى تعويضا للمواطن المصري عما تحمله من حرمان ومعاناة طوال السنوات الماضية وتمكيننا لمصر من استعادة مكانتها المرموقة في كافة مجالات الحياة .

وقد أنقذت هزيمة ١٩٦٧ البلاد كيات كبيرة من الأسلحة تقدر بمئات الملايين من الجنيهات . . . ثم جاءت السنوات السبع العجاف التي ظفها بما حصته البلاد من أعاصير جديدة للنسليخ وإعادة بناء القوات المسلحة وهبسة مسرح

• الحرب •

وكان الاقتصاد المصري قد تحسّل الكثير من قبيل وكانت المسانعة والمناطق في حاجة شديدة للتجديد كما تضاعفت احتياجات السكان في ظل معدل نمو بطيء نتيجة لقصور الاستثمارات .  
كل ذلك كان يحتاج إلى دفعة ثورية جديدة لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي وتصحيح مساره ومن أجل ذلك فقد أعلن الرئيس أنور السادات عن انتهاز سياسة جديدة هي سياسة الانفتاح الاقتصادي وهذا الانفتاح لم يكن من المنصور أن يتم لولا أن سبقه انفتاح سياسي على العالم الخارجي .  
وقد جاءت ورقة أكتوبر ١٩٧٤ لتؤكد أنه مهما يكن من شأن الموارد الممتدة التي تستطيع تعبئتها عندهن في أمس الحاجة إلى موارد خارجية وظروف عالم اليوم تجعل من الممكن أن تحصل على تلك الموارد بتشكّل الذي يدعي اقتصادنا ويعجل التنمية .

وأكدت ورقة أكتوبر على أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن نستقيم ونعتلى إلا إذا سيرتها البنية التحتية بمعدلات متكافئة

وعلى هذا لم يبدأ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي من مراع وأنما طبقت في حدود الاستقلال الوطني وما لا يمس المسكاسب الأثرية والتنمية الاقتصادية ووضعت أولويات في تنفيذ مشروعات الانفتاح ولم يترك الاستثمار مفتوحاً وإنما حددت مجالاته في نطاق مشروعات مشتركة تضمنها خطة التنمية وتدخل معظمها شريكاً مع القطاع العام الذي يتمتع بثقل اقتصادي كبير حيث يصل رأسيته إلى ٧ آلاف مليون جنيه .

وهذه الإهبة التي تعزق على القطاع العام لا يمكن أن تبقى القطاع الخاص ولهذا كان التركيز على توفير احتياجاته وتشجيعه مسانعة على أداء دوره



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ونوعية جميع الطاقات لتحقيق التنمية الاقتصادية .  
كما أن الانفتاح لم يقتصر على حركة رؤوس الاموال العربية والاجنبية فقط وانما امتد الى الانفتاح على التكنولوجيا الحديثة والتطورة حتى تسليح مصر موكب التطور في القرن العشرين .  
وفي إطار اهتمام ثورة مايو بسيادة القانون وتوفير الامن للمواطنين يأتي اهتمام الرئيس السادات بكسالة مستوى لائق في المعيشة للمواطنين ومن هنا جاءتقرارات رفع الحد الأدنى للاجورالى اثني عشر جنبها . ولا تكن اهمية رفع الحد الأدنى في القيمة المادية لمصعب بل في دلالة الظروف التي يحدث فيها فعلى الرغم من ظروف المعركة وتكريس الشطر الاعظم من مواردنا لها والاعتماد كذلك بمعركة التعمير .  
فان ذلك لم يحدون تحقيق العدالة الاجتماعية نعيما لاشراكيتنا وتديرا لقيمة العمل وانسانية العامل في مجتمعا .  
وفي كل مناسبة قوية يركز الرئيس السادات بالقول والعمل على اتوسع في مظلة التأمينات الاجتماعية بهدف حماية كل مواطن وتأمينه في مستقبله دون خوف من عجز أو شيخوخة .  
وتنصح ساداته اليهود الى نيل تسليح الاقتصاد المصري من الاضرار العام لخطة للعام الحالي وللخطة الخمسية حتى عام ١٩٨٠ .  
وبالنسبة لخطة العام الحالي فانها تستهدف زيادة قيمة الانتاج بنسبة ١٢٫٢ ٪ عن عام ١٩٧٥ وزيادة الناتج المحلي بنسبة ١٥٫٤ ٪ مع زيادة الاستهلاك السكاني بنسبة ٨٫٢ ٪ وزيادة الاجور بنسبة ١٠ ٪ .  
ويتضمن برنامج الاستثمار لعام ١٩٧٦ ما قيمته ١٢٥٠ مليون جنيه منها ١٢٠ مليونا للقطاع الخاص .  
وتهدف الخطة الى تشغيل الطاقات المعاطلة وازالة الاختلالات واستكمال المشروعات تحت التنفيذ للتعبير للتعجيل بدخولها مرحلة الانتاج .  
وقد اتخذت الاجراءات لترسيخ الاتفاق الحكومي وخفض عجز الميزانية بحوالي ٤٤١ مليون جنيه من اجمالي العجز الذي كان مقدرا للعام الحالي بواقع ١١٢٨ مليون جنيه .  
أما عن خطة ٧٦ - ١٩٨٠ فقد استهدفت زيادة الانتاج من ٨٦٧١ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى ١٢٨٥٦ مليون جنيه عام ١٩٨٠ وزيادة الدخل من ٤١٤٢ مليون جنيه الى ٦٩٥٩ مليون جنيه .

ولقد كان منطقيا بعد ١٥ مايو - الثورة التي رفعت شعارات الحرية وسيادة القانون ودولة المؤسسات وهي القواعد الصحيحة للمجتمع العصري المفتوح - ان يعكس كل ذلك على كافة مجالات الحياة في مصر وفي مقدمتها ومن أهمها المجال الاقتصادي.

فلم يكن في الامكان ان ننتج اقتصاديا على العالم الخارجي بدون ان نضع قواعد العمل الداخلي التي تشجع رؤوس الاموال والخبرة والتكنولوجيا المتقدمة للتعامل مع مصر بطمأنينة . لان المعاملات الاقتصادية تحتاج الى توافر جو من الثقة والامان بعيدا عن التلويح بالمصادرة والتأميم وفرض الحراسات .

وبالفعل حققت ثورة ١٥ مايو كل هذه الظروف المواتية التي مكنت من فتح الابواب امام العالم الخارجي ليتعامل مع مصر بغير حساسيات وبغير تخوف .

كان من الطبيعي وتعد وريثا ثورة ١٥ مايو اوتساعا اقتصادية منفتحة بالشبكات الاناجية والادارية والتنظيمية والتكنولوجية ان تسعى لحل هذه المشكلات في اطار من التعاون مع دول العالم الخارجي شرقه وغربه من اجل البحث عن حلول سريعة لهذه المشكلات وتوفير الامكانيات والموارد الفضة التي يحتاج اليها عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . على ان الانفتاح الاقتصادي كان ضرورة عالمية اكتشف اهميتها من قبلنا دول المسكر الاشتراكي فروماديسا تفتتح على امريكا والعرب والاحساد السوفيتي يمتورد التكنولوجيا المتقدمة عالميا ويبحث عن رؤوس الاموال الفضة . وانحدى اليوم امام الاقتصاديات النامية - ومن بينها مصر - ان تلحق بركب التطور العلمي .

مطلوب ١٢ مليون جنيه

يحتاج مصر لحل مشكلاتها الى :

● رؤوس أموال ضخمة تقدر  
في حدها الأدنى خلال الخطة الخمسية  
١٩٨٠/٧٦ « بنحو ١٢ ألف مليون  
جنيه .

● التكنولوجيا والخبرة الفنية  
المتقدمة في الإنتاج والتنظيم والإدارة.  
ومن هنا كان الانفتاح على العالم  
الخارجي ضرورة اقتصادية من  
ناحية واستجابة مع طبيعة السياسة  
الاقتصادية الجديدة من ناحية أخرى.  
ولكن برغم ما أمكن تحقيقه خلال  
السنوات القليلة الماضية فان سياسة  
الانفتاح الاقتصادي مارئت بعرضها  
الكثير من المشكلات والصعوبات حتى  
تحقق النتائج التي يهدف اليها المخطط  
الاقتصادي المصري

فالتعامل في اسواق المال العالمية  
وترويض الدول والمنظمات الدولية لا تتم  
من خلال التواهي الطيبة فقط ولكنها لانتم  
في إطار من العلاقات التي تقوم على  
اسس اقتصادية سليمة معارف عليها  
عالميا وبها يحقق الاستفادة القصوى  
لكافة الأطراف .

وهذه حقائق لا يمكن ان تغيب عن  
بال المسؤولين المصريين . كما انها  
يجب الا تفتسب عن اذهان الشعب  
المصري كله ابتداء من رجل الشارع  
ومرورا بالموظف الصغير التابع خلف  
مكتبه الذي يعتبر ويحق احد الحلقات  
الهامة في تهيئة المناخ المناسب للاسراع  
بسياسة الانفتاح في طريق التطبيق بلا  
مهورات او مشاكل .

المطلوب اليوم أن نقوم وبجزم ومن  
خلال التخطيط العلمي السليم ومن  
خلال التطوير الواعي للنظم والشريعات  
والقوانين بوضع الاساس الصلب  
لسياسة الانفتاح الاقتصادي لتحويلها

من حلم وردى الى حقيقة واتعة يلمس  
انهارها كل انسان مصرى .

### استراتيجية واضحة للانفتاح

والبداية التى يركز عليها رجال  
الاقتصاد فى مصر وخبراء التخطيط  
والادارة تتمثل فى وضع استراتيجية  
واضحة للانفتاح الاقتصادى فى مصر  
تستهدف المصلحة القومية فى علاج  
المشاكل الاقتصادية والادارية الملحة  
للمجتمع فى مرحلة التنمية الحالية وتأخذ  
فى الاعتبار الاستفادة من الامكانيات  
المالية وفرص التسويق التى تتيحها  
الاقتصادات العالمية والعربية  
والافريقية .

وقد عقد بالغمارة وطوال الفترة  
الاخيرة العديد من المؤتمرات والندوات  
التي تناقش ابعاد سياسة الانفتاح  
الاقتصادى وكان اخرها مؤتمر «ادارة  
الانفتاح الاقتصادى » الذى عقد فى  
النسرة من ٢٤ ابريل الى ٩ مايو الحالى  
وقد طالب المؤتمر بان يتم وضع  
استراتيجية الانفتاح الاقتصادى من  
خلال الاولويات التالية :

اولا : اعطاء اولوية للمشروعات  
التي تحقق توازن ميزان المدفوعات فى  
الاجل الطويل .

ثانيا : الاهتمام بالمشروعات التى تؤدى  
لرفع الكفاية الاناجية البشرية وتحقيق  
التقدم التكنولوجى وادخال اساليب  
الادارة العلمية .

ثالثا : الاهتمام بالمشروعات المشتركة  
التي تقوم بالاشتراك بين القطاع العام  
المصرى ورؤوس الاموال العربية مع  
الاستعانة بالخبرة التكنولوجية والادارية  
الاجنبية .

وهذه الاستراتيجية يجب ان توسر  
الخدمات الرئيسية للانفتاح الاقتصادى  
فى مجالات :



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

- النقل الجوي والبحري والبري.
- خدمات الإسكان والامن
- والسياحة .
- خدمات الاتصالات السلكية
- واللاسلكية .

● مراكز المعلومات المتقسمة  
والخدمات الاقتصادية .  
ولكى ننجح سياسة الانفتاح وتحقق  
العائد الاقتصادي والاجتماعي الذي  
هدفت اليه ثورة التصحيح هناك  
جهد كبير يجب أن يتم .

### موانئ ومطارات لاستقبالهم

وتطالب الدراسات التي تمت في  
مجال توفير الخدمات لمشروعات الانفتاح  
بعدة امور .

اولها : توفير المطارات اللازمة  
لاستيعاب النشاط الاقتصادي الكبير  
الذي ينتظر أن تصل حركة الركاب في  
عام ١٩٩٠ الى ١٩ مليون راكب مقابل  
١٩٨٠ مليون راكب في عام ١٩٨٠ .

والمطلوب مطار دولي جديد بالقاهرة  
ومطار دولي ببورسعيد وآخر  
بالاسكندرية وثالث بمدينة الأقصر .  
ومطلوب ايضا توفير الوحدات  
السكنية اللازمة للانفتاح واذا كانت  
الخطة الخمسية في مصر (١٩٧٦/

١٩٨٠) تقدر نحو ١٢٢٠ مليون جنيه  
لمشروعات الإسكان والتعمير الا ان  
خدمات الإسكان حاليا وخاصة المكاتب  
وفروع البيع والادارة والمناطق الصناعية  
المطلوبة للمشروعات والمرافق اللازمة  
لها مازالت قاصرة .

وبالنسبة لمشكلة الخدمات السلكية  
واللاسلكية فانه مطلوب توفير شيفونات  
وأجهزة التليكس وبشكل سريع لأنه بغير  
اجهزة الاتصال السهلة والمتطورة ستعرب  
الاستثمارات من مصر لان الاتصال هو  
الشرهان الرئيسي لاي نشاط اقتصادي

**والمطلوب وبشكل عاجل كما توضح**  
**تقارير الخبراء:** زياد تسعة سنترالات  
 التنكس بالقاهرة من ٤٠٠ الى ٦٤٠٠ فقط  
 بزيادة تسعة سنترال التنكس بالاسكندرية  
 من ٢٠٠ الى ٢٠٠٠ خط وانشاء ثلاث  
 سنترالات تنكس بمدن القناة بسعة  
 ٤٨٠ خطا بالاضافة الى ٩٦٠ خطا بالوجه  
 البحري والقبلى بالاضافة الى تدعيم  
 الخدمة التليفونية مع العالم الخارجى  
 حتى لا يضطر المستر كما حدث فى  
 احدى المرات ان يسافر الى انينا ليجرى  
 اتصالا تليفونيا مع مقر شركته فى  
 ايطاليا ثم يعود بالطائرة فى نفس اليوم  
**مطلوب ايضا موانئ جديدة فينشاء**  
**الاسكندرية يعانى من ظاهرة التنكس**  
**وكذلك ميناء بورسعيد . النشاط**  
**الاقتصادي يتطلب موانئ جديدة**  
**اعتماداتها تبلغ مئات الملايين من**  
**الجنيهات . وموانئ جديدة على البحر**  
**الابيض وموانئ على البحر الاحمر .**

كان من المفروض ومنذ انشئت هيئة  
 الاستثمار فى عام ١٩٧١ ان يتم اقامة  
 هذه مناطق حرة اولها فى مدينة نصر  
 وثانيها بمنطقة العامرية بالتقريب من  
 الاسكندرية وتزود هذه المناطق بخدمات  
 الاتصالات والمرافق حتى تبدأ  
 المشروعات التى توافق عليها الهيئة  
 فى ممارسة نشاطها من خلال هذه  
 المناطق ولكن حتى اليوم :

— بازانت المنطقة الحرة ببدبسة  
 تمّ تخطيطها يتعثر العمل فيه .  
 — ابا منطقة العامرية فمزلت

تعتبر تصورا على الورق .

ثم تحدثنا عن المناطق الحرة فى كل  
 من بورسعيد والسويس : وتحولت  
 بورسعيد منقار الى منطقة حرة  
 بانكلها المطلوب ان يعاد دراسة



نتائج هذه التجربة حتى نحقق من خلال الفائدة المرجوة للاقتصاد المصرى ولا ننحول الى باب جديد للائراء غير المشروع في مصر نقبضة لظروف استثنائية .

المشروعات التى تمت الموافقة عليها أن نتظن الروتين والبطء فى التنفيذ خير لمصر أن تضع برنامجاً زمنياً محدداً للانتهاء من المناطق الحرة ولو بشكل تدريجى من أن يتم الإعلان عن توقيت زمنى سريع ثم مفاجئ المستمر بان المنطقة الحرة مازالت رمالاً ساخنة لا يمكن الاقتراب منها .

تنفيذ عملية الانفتاح ليس عملية سهلة يتم بقرار او مجموعة من النصريحات ولكن لابد ان يوجد الاجهزة الفنية والادارية والمصرفية التى تستطيع ان تنفذ هذه السياسة وتقدم الخدمات المطلوبة لها بالكفاءة والسرعة الواجبة للجهاز المصرفى فى مصر مازال قاصراً من حيث نوعية الخدمة وسرعها وكفاءة تنفيذ التعاملات تقيد انشواج الادارية والقيود التشريحية .

### الشراء من البورصة المصرية

واين هى بورصة الاوراق المالية التى تلعب دوراً كبيراً فى تشجيع المستثمرين لانها المكان الطبيعى لتداول اسهم الشركات الجديدة والامر يتطلب تشجيع تداول الاوراق المالية الاجنبية فى مصر وتمكين المستثمر المصرى

والعربى من شراء تلك الاوراق من البورصات المصرية بدلا من ان يشتريها من البورصات الاجنبية بالاضافة الى ان البورصة هى المكان الطبيعى لتداول اسهم شركات الانفتاح وبيع الفرصة لمصر لتكون سوقاً دولية للاوراق المالية وتحقق الحصول على قيمة السمسرة بالعملة الصعبة



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وقد كان من المفروض طبقا لقانون  
استثمار المال العربي والاجنبي ان تكون  
الهيئة التي تقوم على ادارة الانتاج  
الاقتصادي منحررة من القواعد الادارية  
والمالية لنظام العاملين المدنيين بالدولة  
نظرا لطبيعة عملها الخاصة والمميزة  
من عمال الاجهزة الحكومية .

اذن ينبغي ان يكون للهيئة نظم العمل  
التي تمكنها من جذب التخصصات  
والكفاءات ذات المستوى الذي يتناسب

مع تحقيق اهدافها وخاصة وان عملها  
يتطلب جهازا غنيا لتقييم المشروعات قبل  
الموافقة عليها لضمان جدية هذه  
المشروعات ومدى الفائدة الذي سيجتهد  
الاقتصاد المصري من ورائها وحتى  
لا يتحول الانتاج الى مجموعة من  
المشروعات التي تشجع الاستهلاك  
النكالي او الترفي او يتحول الى  
مجموعة من المشروعات التجارية ذات  
العائد السريع لاصحابها .

كما يؤكد تقرير لمؤتمر ادارة الانتاج  
الاقتصادي على ضرورة قيام هيئة  
الاستثمار بتزويد المستثمرين بالمعلومات  
والبيانات المطلوبة والاحصائيات اللازمة  
لدراسات الاقتصادية والملاحظة  
الطريفة ان اجهزة الاستثمار في مصر  
تعانى نفسها من نقص هذه البيانات  
والاحصائيات .

### مكاتب لتنشيط الاستثمارات

وطبقا لقانون الاستثمار كان من  
المفروض ان تنشئ الهيئة مكاتب لها  
في العالم الخارجى لتنشيط الاستثمارات  
العربية والاجنبية وللتعريف بالمشروعات  
المصرية المدرجة بالخططة وجذب  
استثمارات لها . ولكن الواقع حتى  
الان ان هناك مكتبا واحدا في نيويورك  
ومن الامور التي ينبغي مواجهتها  
ما يعانىه المستثمرون من نظام حساب

قيمة الأرباح التي يتم تحويلها للخارج وكذلك نظام التحويل بالإضافة إلى أسعار حساب النقد الأجنبي المستمر في مصر والذي يحسب على أساس الأسعار الرسمية للعملة الأجنبية والتي نقل بنحو ٥. في المائة عن الأسعار الحقيقية لهذه العملات .

كما ان هناك مشاكل بالنسبة للمجاري وحساب قيمتها ومدى الإعفاءات الضريبية المقررة طبقاً لقانون الاستثمار . وبالإضافة لذلك كله مطلوب الآن توفير القوى البشرية المدربة والفنية اللازمة لمشروعات الإنفتاح وبالشكل الذي لا يؤثر على احتياجات مشروعات القطاع العام والجهاز الإداري للدولة ولا يستنزف الكفاءات الحالية

ويثور سؤال هام في النهاية .

هل الإنفتاح هو الذي يثير هذه

المشاكل أم انها في النهاية تعبر عن حجم المشكلة الاقتصادية في مصر ؟

الواقع يقول انها تعبر عن واتسع الاقتصاد المصري والاختناقات والتراكمات التي حدثت طوال السنوات الماضية . وان حل هذه المشاكل يمثل في نفس الوقت حلاً لمشاكل الاقتصاد المصري ويوفر المناخ المطلوب لمشروعات الخطة المصرية الاقتصادية والاجتماعية.